



الجمهورية اللبنانية  
وزارة المالية  
الوزير

التاريخ: 2014/3/31

الموضوع: خليل يلتقي هيئة التنسيق النقابية



استقبل وزير المالية علي حسن خليل في مكتبه في وزارة المالية وفداً من هيئة التنسيق النقابية برئاسة حنا غريب بحث معه في ملف سلسلة الرتب والرواتب.

غريب صرح بعد الاجتماع:

"في إطار الاتصالات التي نجريها وبناء على دعوة من وزير المالية التقينا اليوم مع معاليه كوفد مصغر من هيئة التنسيق النقابية كي نطلع على ملف

سلسلة الرتب والرواتب وآخر المستجدات المتعلقة في هذا الملف، وكان النقاش مفصلاً وصريحاً وواضحاً".

وقال: "أولاً في ما يتعلق بملف الايرادات، فقد أبلغنا معاليه أنه وبمعزل عن موضوع الايرادات التي لا دخل لنا بها، فقد صرح جهاًراً النائب علي حسن خليل أنه مع إقرار سلسلة الرتب والرواتب، وهذا يتطابق مع موقف هيئة التنسيق النقابية، وليس من مهامها كلجنة تنسيق نقابية اذا ما حصل أخطاء في الحسابات أو حدثت أي إشكالية في ملف معين فهذه أمور لا علاقة لنا كهيئة تنسيق بها".

وتابع: "ندعو الى اقرار السلسلة وفي أسرع وقت ممكن، التي تضمن الحقوق لجميع الموظفين بنسبة 121% من دون استثناء، والتي تشمل الاساتذة والمعلمين والاداريين والأجراء والمياومين وللعسكريين والمتعاقدين، ولجميع الناس دون استثناء.

وأكد أن "هذا ما تبلغناه في هذا الاجتماع".

وأضاف: "ثانياً: نعود ونؤكد أنه أن الأوان لاقرار سلسلة الرتب والرواتب التي تضمن الحقوق لكل القطاعات 121% كحد أدنى تماماً كما أعطيت للقضاة ولأساتذة الجامعة اللبنانية. فهذا تكون كل القطاعات راضية ولا يكون صيفاً وشتاء على سقف واحد. ونحن ندعو الى التصعيد لأجله، واليوم سنعقد مؤتمراً صحافياً في الرابعة بعد الظهر في المقر النقابي، وسنشدد على هذا الموضوع ونوجه دعوة الى كل الأساتذة والمعلمين والأجراء والمياومين والمتعاقدين والعسكريين وكل الناس للنزول والمشاركة بالاعتصام بعد غد الاربعاء، وبالقدر ما نكون كثيراً نكون أقوى وقدرون على الحصول على السلسلة".

وتوجه الى الذين سيشاركون في الاعتصام بالقول: " أنتم لست معزولون لكن هناك ضغط من حيتان المال والهيئات الاقتصادية الذين يحاولون الوقوف حجر عثرة كما وقفت في السابق".

وختم "أن الأوان لهذا الملف أن ينتهي بخير، فنحن مع انتهاء العام الدراسي على خير وليس بوجدنا أن نعود الى الاعتصامات الإضرابات، أما اذا بقيت الهيئات الاقتصادية على هذا التعنت سننزل بالألوف المؤلفة الى الشوارع كما نزلنا طيلة 33 يوماً، لكن هذه المرة أكثر حتى نعرض إقرار السلسلة. يكفي استهتاراً بحياة الناس والفقراء. يدعون أن هناك مشكلة عجز لكن بالواقع لا مشكلة في العجز يصرفون لأنفسهم (دون أن يسمى لمن يشير) اما للفقراء فدرجة واحدة لن تقر لهم خلال 18 درجة. هذا الوضع غير مقبول ويتفاهم أكثر يهمن أن يصار الى دعوة لاجتماع للجان النيابية المشتركة لإنهاء هذا الملف بأسرع وقت ممكن، لتقر هذه السلسلة وينتصر الشعب اللبناني، وتنصر معه كل الأصوات التي وقفت الى جانب هيئة التنسيق النقابية في مجلس الوزراء وفي المجلس النيابي".

المكتب الإعلامي

